مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية | المجلد07 / العـــدد: 03(2023)، ص319-331

انتشار المذهب المالكي في دول الغرب الإسلامي حتى نهاية عهد المرابطين

The spread of the maliki school of thought in the Islamic West until the end of the Almoravid era

حافيظ حبيبة*
المركز الجامعي مرسلي عبد الله –تيبازة– الجزائر–
hafidhhabiba@42gmail.com

تاريخ الاستلام:2022/12/29 تاريخ القبول: 2023/02/22

الملخص:

يعد المذهب المالكي من أهم المذاهب الفقهية الأربعة التي عرفها المسلمون في تاريخهم الإسلامي والمعتمدة عند أهل السنة ،الذي يعود تاريخ ظهوره إلى القرن الثاني هجري باعتباره احد المذاهب الفقهية المستقلة والواضحة آنذاك، حيث تبنى أصحاب هذا المذهب كافة الآراء الفقهية التي قدمها الإمام مالك بن انس في مذهبه هذا المنسوب إليه،مما أدى إلى انتشاره في الكثير من الدول العربية والإسلامية خاصة منها دول الغرب الإسلامي، التي تبنت أراء الإمام مالك الأمر الذي أسهم في التوسع وترسيخ مبادئه وقواعده في جل أقطار الغرب الإسلامي، وعلى هذا النحو سيكون موضوع ورقنا البحثية هذه ،و التي سنتعرف فيها على انتشار هذا المذهب والعوامل المساعدة على ذلك، والتي سنستهدف فيها مقصد التاريخ للمذهب المالكي في فترة محدودة وفي أقطار محدودة كذلك وهي دول الغرب الإسلامي، تلك الدول التي كانت حريصة على ثقافته الفقهية والتمسك بمذهبه المالكي الذي ساد فيه بالأصالة منذ الدولة الإدريسية حتى نهاية العهد المرابطي، وهذا رغم بعد المغرب نسبيا عن المدينة موطن الإمام مالك فقد ظل المغاربة أوفياء لمذهب الإمام مالك الذي رسم وجوده بل تفرد بمنهج خاص عن سائر فروع المذهب، وبهذا سنحاول أن نلامس المرحلة الأولى من التطور التي ارتقى فيها هذا المذهب وبلغ أوجه وعن العوامل المساهمة في هذا الازدهار والانتشار.

كلمات مفتاحية: المذهب – المالكي– الغرب الإسلامي– المرابطين.

Abstract:

The Maliki school of thought is one of the most important schools of jurisprudence known to Muslims in their Islamic history and approved by the Sunnis. Which led to its spread in many Arab and Islamic countries; especiallythe countries of the Islamic west, which adopted the views of imam Malik, which contributed to the expansion and consolidation of its principles and rules in most countries of the Islamic west, in which we will learn about the spread of this the doctrine and the factors that help in that, in which we will target the purpose of history for the Maliki school in limited period and in limited countries, which are the countries of the Islamic, those countries that were keen on his jurisprudential culture and adherence to his Maliki school of thought, in which he prevailed in originality from the irises state until the end of the almoravid era, who drew its existence, but rather uniqueness with a special approach from all other branches thus rose and reached its peaks.

Key words: doctrine, maliki, islamic west-almoravids.

*حافيظ حبيبة

- **مقدمة:**

يعتبر المذهب المالكي من أبرز المذاهب الفقهية وأهمها التي عرفها التاريخ الإسلامي فالباحث في مضمونه يجد نفسه بحاجة للعديد من المصادر التاريخية، ليتتبع مساره وانتشاره في مختلف الأقطار الإسلامية، وفي ورقتنا البحثية هذه حددنا الإطار الزمني لموضوع بحثنا معنون بـ "انتشار المذهب المالكي في دول الغرب الإسلامي حتى نهاية عهد المرابطين"، وقد تطلب الأمر أن نستخدم في بحثنا هذا المنهج الوصفي التحليلي المقارن للبحث عن أسباب انتشار المذهب المالكي في دول الغرب الإسلامي حتى نهاية عهد دولة المرابطين، ولتحقيق الغرض والهدف المنشود وهو مقصد التاريخ لانتشار هذا المذهب المالكي في فترة محدودة وقطر محدود، قسمنا موضوع بحثنا هذا إلى ثلاث عناصر رئيسية وخاتمة.

أولا اشتمل تمهيد عن نشأة المذهب المالكي وإلى من ينسب هذا المذهب، والإطار الجغرافي لدول الغرب الإسلامي، ثانيا تناولنا فيه مدى انتشار هذا المذهب، والإطار الجغرافي لدول الغرب الإسلامي (إفريقيا، الأندلس، المغربين الأوسط والأقصى). وثالثا عوامل وأسباب انتشار المذهب المالكي في دول الغرب الإسلامي وتجذره، واختتمنا بحثنا بخاتمة نخلص فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلنا إليها، ومن هنا تظهر أهمية البحث أي من خلال هذه المقاصد الأساسية التي سنبين من خلالها عوامل انتشار هذا المذهب في دول الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي الذي طغت عليه عدة اعتبارات ،فكانت الإشكالية المطروحة في بحثنا هذا تتمحور حول العوامل الأساسية التي أدت إلى انتشار هذا المذهب في كل أقطار دول الغرب الإسلامي ومدى القبول الذي حظي به هذا المذهب من طرف شعوب هذه الأقطار.

1. نسب المذهب المالكي:

ينسب المذهب المالكي إلى الإمام مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر –واسمه نافع– بن عمرو بن غيمان بن خثلي بن عمرو بن الحارث –وهو ذو أصبع–[1]، وهو بذل يرجع في النسب إلى قبيلة الأصباح من حير اليمنية المعروفة[2]،ففي نسبة المذهب إلى الإمام مالك وجده شيء من المسامحة يسوغها أن النسبة تكون لأدنى ملابسه ومنذ استقرار المذهب المالكي في الغرب الإسلامي أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث الهجريين حافظ عليه أهل هذه الأصقاع وتبنوه سواء في ذلك علماؤهم وأمراؤهم، وهذا الاعتناء هو الذي أسهم في تقويته وتطوره وعطائه الغزير.

2. الإطار الجغرافي للمغرب الإسلامي:

يمكن تحديد الإطار الجغرافي المغرب الإسلامي بأنها تلك البلاد الواقعة في مغرب الدّولة العربي الإسلامية خلال القرون الهجرية الأربعة الأولى وتحديدا الواقعة إلى الغرب من مصر (شمال إفريقيا) التي تشمل ليبيا وتونس والمغرب الأقصى والأندلس[3]، ولهذا الإقليم خصوصية تاريخية وحضارية في الوقت الراهن.

---

[1]– القاضي عياض أبو الفضل– ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مالك– ج1– تحقيق: بكير محمود– بيروت– 1967م– ص ص 104-108.

ابن فرحون– الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب–ج1– تحقيق محمد الأحمدي أبو النور– دار التراث– القاهرة– 1423هـ– ص 82.

[2]– الأصابح: قبيلة كبيرة وهي اليوم تتفرع إلى 4 قبائل أشهرها الصبيحة ومنازلها من باب المندب غربا إلى قرب يافع شرقا. الحسن بن يعقوب الهمذاني– الإكليل– ج2– مج محمد بن علي الأكوع– مطبعة السنة المحمدية– القاهرة– 1966– ص 143.

[3]– نجم الدين الهنتاتي– المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي إلى منتصف القرن 5هـ/11م– دار تبر الزمان– تونس– 2004م– ص 07.

3. انتشار المذهب المالكي في دول الغرب الإسلامي:

1.3. في بلاد الأندلس:

قدمت بلاد الأندلس مراعاة للترتيب الزمني لدخول المذهب المالكي أقطار الغرب الإسلامي الثلاثة، فقد كان دخوله واستقراره بالأندلس متقدما على دخوله واستقراره بإفريقيا ثم المغرب الأقصى فيما بعد: فكان استقرار هذا المذهب بصفة نهائيا بالأندلس على يد جماعة من الفقهاء أبرزهم يحي بن يحي الليثي المصمودي، وذلك في أيام الحكم بن هشام الربضي (180-206هـ) حيث كان يحي هو المرجع السامي في توليه القضاة وعزلهم بلا منازع، وإن كان التحول من المذهب الأوزاعي-الذّي نقله عامة الفاتحين الشاميين إلى الأندلس -إلى المذهب المالكي، قد بدأ منذ أيام هشام بن عبد الرحمان الداخل (172-180هـ)[1].

وأما عن انتشار هذا المذهب المالكي في الأندلس يختلف روايات المصادر وتعددها ويرجع ذلك إلى كثرة تلاميذ الإمام مالك من أهل الأندلس الذي بلغ عددهم في المرحلة الأولى 12 رجلا أشهرهم الغازي بن قيس وزياد بن عبد الرحمن شيطون[2].

حيث يعد المذهب المالكي دخيلا على الأندلس، لأنها عرض في بادئ الأمر مذهب الأوزاعي منذ فتحها في أواخر القرن الأول الهجري، وبقي الأمر كذلك إلى أن عاد تلاميذ الإمام مالك من رحلاتهم العلمية في المشرق إلى الأندلس فأحدث وانقله توعية في الأندلس شملت إدخال المذهب المالكي وإحلاله مكان مذهب الأوزاعي وفي ذلك يقول القاضي عياض: "وأما أهل الأندلس فكان رأيها منذ فتحت على رأي الأوزاعي إلى أن رحل إلى مالك زياد بن عبد الرحمان، وقرعوس بن العباس، والغازي بن فيس، ومن بعدهم فجاءوا بعلمه".

وتختلف مصادر تاريخ الأندلس إلى من يرجع الفضل في دخول المذهب المالكي إليها ولكن من السياق التاريخي يتضح أن الغازي بنفس أول من أدخل المذهب إلى الأندلس في عهد عبد الرحمان قال ابن فرعون[3] "وهو أوّل من أدخل موطأ مالك وقراءة نافع إلى الأندلس" وأكد ذلك ابن الفرضى[4]. بقوله "وفي أيام عبد الرحمان بن هشام بن معاوية دخل الغازي بن قيس الأندلس بالموطأ عن الإمام مالك بن أنس".

بينما ترى مصادر أخرى أنه دخل في عهد الحكم بن هشام بن عبد الرحمن ثالث أمراء بني أمية في الأندلس وتحديد إلى زياد بن عبد الرحمان بن شيطون قال الحميدي "وهو أول من أدخل الأندلس فقه مالك بن أنس وكانوا قبل ذلك على مذهب الأوزاعي"[5].

وأمام تضارب الروايات يتضح لنا أن دخول المذهب المالكي كان في القرن الثاني في عهد عبد الرحمان الداخل إذ يمثل المرحلة الأوّلية مرحلة التأسيس التي تلتها مرحلة انتشار علم مالك ورأيه بقرطبة والأندلس جميعا وتحت رأي الدولة الأموية وموافقتها[6].

---

[1]- القاضي عياض- ترتيب المدارك- ج1- المصدر السابق- ص ص 26-27.

[2]- نجم الدين الهنتاتي- المرجع السابق- ص 07.

[3]- محمد بن حارث الخشني- أخبار الفقهاء والمحدّثين بالأندلس- تحقيق ماريا لويسا ابيلا ولويس مولينا- المجلس الأعلى للأبحاث العلمية- مدريد- 1991م- ص 40.

[4]- ابن الفرضى- تاريخ علماء الأندلس- ج2- تح إبراهيم الأبياري- القاهرة- ط2- 1989- ص 578.

[5]- أبو عبد الله محمد- جذوة المقتبس- ج1- القاهرة- دت- ص 338.

[6]- أحمد المقراوي- نفخ الطيب- ج2- تحقيق إحسان عباس- بيروت- 1388هـ/1968م- ص 230.

وتعد مرحلة يحي بن يحي اللّيثي المرحلة الأخيرة في تدعيم مركز المذهب المالكي في الأندلس فقد كانت علاقته قوية بالدولة الأموية فأعطى حق تعيين القضاة في الأندلس، وبذلك انتشر المذهب في أواخر القرن الثاني هجري.

2.3. افريقية:

(القيروان، تونس وما غليها) لقد تعثر انتشار المذهب المالكي واستقراره في إفريقيا إذا ما قورن بانتشاره واستقراره ببلاد الأندلس.

وهذا راجع إلى تنازع المذهبان المالكي والحنفي على الظهور والغلبة منذ دخول المذهب المالكي إفريقيا على يد علي بن زياد التونسي، وذلك خلال عصر ولاة بني العباس على إفريقية أيام أبي جعفر المنصور (136-158هـ)، واستمر الصراع بين المذهبين رتيبة عصر الولاة، وكان أخرهم محمد بن مقاتل العكي الذّي امتحن البهلول بن راشد القيرواني بضربه وحبسه وقد مات على إثر ذلك الضرب، وكان ضربه بسبب موقف من المواقف الدينية يتعلق بالسياسة الشرعية وذلك سنة 183هـ[1].

وعلى إثر هذه الحادثة عزله هارون الرشيد عن ولاية إفريقية وولي مكانه جد الأغالبة إبراهيم بن الأغلب بن سالم سنة 184هـ.

احتدم الصراع بين المذهبين طيلة حكم الأغلب إفريقيا من سنة 184هـ إلى 297هـ وهي السنة التي دخل فيها عبد الله الشيخي مدينة رقادة واستولى على ملك إفريقيا بعد فرار آخر أمر ديني الأغلب منها، ومنذ ذلك الحين تحول الصراع بين المذهبين السنين إلى صراع بين السنة ممثلة في علماء المالكية وعلى آثارهم جماهير الأمة، وبين روافض الشيعة الغزاة الذين حاولوا فرض مبادئهم الضالة، وعقائدهم الفاسدة بقوة السلاح وإرهاق الأرواح.

وبقي الوضع على حاله إلى ظهور المعز لدين الله بن باديس الصنهاجي الذي قطع دعوة العبيدين الروافض من إفريقية ودعا لخلفاء بني العباس، وحسم مادة الخلاف في المذاهب وحمل الناس على التمسك بمذهب مالك عالم المدينة، وأزال أسماء العبيدين من السكة.

حيث قال ابن حكلان في ترجمة المعز بن باديس ت 454هـ "كان مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه بإفريقية أظهر المناصب، فحل المعز المذكور جميع أهل المغرب على التمسك بمذهب الإمام مالك وحسم مادة الخلاف في المذاهب، واستمر الحال من ذلك الوقت إلى الآن"[2].

وقد استمر بنوزيرى الصنهاجيون –موالي الشيعة- على حكم إفريقيا منذ غادرها المعز الشيعي مستخلفا عليها بلقين (يوسف بن زير سنة 362 هـ إلى أن تغلب عليها الموحدون في النصف الأوّل من القرن السادس هجري حيث إلى الدولة الموحدية من إفريقيا، لم يصل إليه حكم المرابطين منها خلال مدة حكمهم)[3].

وهذه تعتبر نظرة سريعة عن المراحل التاريخية التي مر بها المذهب المالكي قبل أن يعمّ انتشاره، واستقراره بإفريقيا بصفة نهائية، ويظهر على سائر المذاهب المتنافسة بها من أحناف وشيعة وخوارج وغيرها، ويمكن حصر أسباب تأخر ظهوره على هذه المذاهب أسباب أهمها:

---

[1] - القاضي عياض- المدارك- ج3- ص 100.

[2]- ابن خلكان بن أبي بكر- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان- تحقيق إحسان عباس- دار صادر – بيروت- ص453.

[3]- محمد بن حسن شرحبيلي- تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي- المملكة المغربية- 2000م- ص ص 40-41.

– المذهب المالكي كان أسبق إلى إفريقيا –موقف السلطة الحاكمة من المذهبين، فالمذهب الرسمي هو الحنفي– وفق الاتجاه المالكي للحافظ من السلطة الحاكمة في إيثار مجانبة ذوي السلطان والنفور من المناصب وخاصة القضاء.

ومما سبق يمكن القول أن القرن الثاني هجري قرن انتشار المذهب المالكي في إفريقيا كونه عاش فيه الإمام مالك جل عمره وكانت مصر أول الأقاليم خارج جزيرة العرب التي شهدت انتشار المذهب كما يلي في حياة مؤسسه من خلال عثمان بن الحكم الجذامي (ت 163هـ) وعبد الرحمان بن خالد الجمحي (ت163هـ) فهذا من أوائل من قدم بمسائل مالك إلى مصر[1]. وبذلك تأسست مدرسة بمصر المالكية خلال النصف الثاني من القرن الثاني وبرز من أقطابها عبد الرحمان بن القاسم (ت191هـ).

وكان للمدرسة المالكية في مصر إسهاما كبيرا في انتشار المذهب المالكي إلى المغرب الإسلامي كونها البوابة الرئيسية لإفريقيا منها انتشر الإسلام نحو الغرب الإسلامي وكذلك غيرها انتشر المذهب المالكي هو الآخر بتأثير هذه المدرسة التي اتخذت قاعدة في الطريق إلى المدينة، تزود منها الطلاب المغاربة في رحلاتهم إلى المدينة.

كما كان لعامل الرحلة في طلب العلم بالنسبة لطلاب المغرب الإسلامي الذين خرجوا بأعداد كبيرة نحو المشرق (المدينة المنورة) مواطن الإسلام مالك الأثر الأبرز في انتشار المذهب المالكي في بلادهم.

وقد ركزت مصادر طبقات المالكية على هذا العامل الذي هيأ كبار طلبة المغرب خلال القرن الثاني على كبار أئمة المشرق وأبرزهم الإمام مالك[2].

وبهذا نجد أن بدايات ظهور المذهب المالكي في المغرب الإسلامي ثم في عهد مؤسسة وبجهود وذاتية التلاميذ مالك ولم تتدخل في ذلك أي جهة سياسية بشكل مباشر.

3.3. المغرب الأقصى والأوسط:

أمّا عن انتشار المذهب المالكي في المغربين الأقصى والأوسط فالأخير تأثر بالمغرب الأقصى وإفريقية، فيما كان تأثير مدرسة الفقه المالكي في الأندلس على انتشار المذهب المالكي في المغرب الأقصى قويا، ولا ينسى في ذلك أثر الرحلة والعامل السياسي بالنسبة المغرب الأقصى الذي تعايشت فيه وعلى مدى القرون الهجرية الأولى ثلاثة مذاهب هي (المالكي، والشيعي والخارجي)[3].

ولا شك أن دخول المذهب المالكي المغرب الأقصى كان عن طريق الرحلة في طلب العلم، حيث ترى عدد من الدراسات أنّه تسرب على المغرب الأقصى في عهد الأدارسة بتأثير من الأندلس[4].

ويبدو أن تأخر انتشار المذهب المالكي في المغرب الأقصى الأوسط كان مرده إلى كثرة الصّراعات السياسية في المنطقة بين الخوارج والشيعة والأدارسة، ولكن منذ أن تمكن الأدارسة من توطيد نفوذهم في المنطقة تمكن الإتجاه النسبي المالكي من الانتشار لأن إدريس كان من أتباع مذهب مالك أن يؤكد الكتاني[5] "وعلى مذهبه كان إدريس وجمع العلماء من أهل المغرب الأقصى بسبب تقليد إدريس لمالك

---

[1]– ابن فرحون– المرجع السابق– ج1–ص 187.

[2]– الشرحبيلي– المرجع السابق– ص 19.

[3]– الهنتاتي– المرجع السابق– ص 128.

[4]– عباس الجراري– وحدة المغرب المذهبية خلال التاريخ– الرباط– 1976– ص 15.

[5]– الهنتاتي– المذهب المالكي النشأ والمواطن وأثره في لاستقرار الاجتماعي– محمد عز الدين الغرياني– جمعية الدعوة الإسلامية العالمية– طرابلس– 2009م– ص 128.

وتحصيل كتابه الموطأ وحفظه له" ويتضح من ذلك أن أسباب سياسية ربما هي التي دفعت إدريس إلى إصدار أوامره لولائه وقضائه بنشر كتاب الموطأ وإقراءه[1].

ويرى الجيدي[2] أن تبني الإدارة للمذهب المالكي نتيجة لمواقف الإمام مالك السياسة وتأييده لثورة محمد ذو النفيس الزكية، ومع مطلع القرن الرابع هجري انتشر المذهب المالكي في المغرب وتجذرت أصوله وفروعه في مختلف مناحي الحياة في هذا البلد[3].

أمّا المغرب الأوسط فهناك إشارات إلى أنه دخل إليها منذ القرن الثاني وهناك من يؤخره إلى أواسط القرن الرابع هجري[4]، فقد ورد أن أحد المغاربة اتصل بالأمام مالك وشكا إليه الأوضاع التي كثرت بين قومه وحدد أنه من سجلماسه[5] وكان تأثير القيروان على المغرب الأوسط كبيرا إذ أن سحنون أبرز علماء المالكية في القيروان أرسل عدد من تلاميذه إلى مناطقها لتولي القضاء وأبرزهم أبا خالد السهمي في 245 هـ، وهو ما يوحي بانتشار المذهب المالكي هناك منذ وقت مبكر في القرن الثاني[6].

كما كان المغرب الأقصى والأندلس دور في انتشار المذهب المالكي في المغرب الأوسط بفعل استقرار عدد من الجاليات الأندلسية في الجانب الغربي بهدف التجارة وأبرز هذه المدن تنسى[7]، وأورد البكري[8] أنّ وهران وتلمسان دار للعلم وحملة رأي على مذهب مالك.

4. أسباب انتشار المذهب المالكي في دول الغرب الإسلامي حتى نهاية عهد المرابطين:

إن وراء تمسك أعلام علماء دول الغرب الإسلامي، ومن ورائهم سواء الأمة بمذهب مالك وإيثاره على ما سواه من المذاهب، دوافع وأسبابا واعتبارات ولولاها ما استرخص حملة هذا المذهب وحماته النفس والنفيس من أجل الثبات عليه ورفض كل بديل عنه مهما كانت حيثيات ذلك البديل والجهة التي تتباناه وتحمل الناس على الأخذ به، والانقياد له، ومن أهم هذه الأسباب والاعتبارات:

4.1. الاعتبارات العقدية:

لعل أبرز الدواعي والأسباب التي جعلت عامة أسلافنا العلماء بالغرب الإسلامي يتمسكون بمذهب الإمام مالك ويعضون عليه بالنواجذ، هو ما عرف به هذا الإمام من سلامة مسلكه في أمور العقائد والإلتزام بما أثر عن السلف من أصول الدين مضمونا ومنهجا.

فالإمام مالك بالإضافة على إشتهاره بين المحدثين بشدة نحويه في رواية الحديث وانتقاء رجاله، والتوقف في الفتوى تورعا واحتياطا وحفاظا على سلامة فروع الشريعة وضبطا لأحكامها، والاقتصار عن ذلك على ما تناوله الصحابة والتابعون وجماعة أصل الحديث

---

[1]- الكتاني- الأزهار العطرة- الأنفاس بذكر بعض محاسن قطب المغرب وتاج مدينة فاس- فاس- 1889م- ص ص 130-137.

[2]- المرجع نفسه- ص ص 136-137.

[3]- نفسه- ص 160.

[4]- عمر الجيدي- مباحث في المذهب المالكي بالمغرب- طبع في المغرب- 1993- ص 19.

[5]- إدريس بن أحمد الفضيلي الحسيني- الدرر البهية والجواهر النبوية-ج1- 1999م- ص 19.

[6]- القاضي عياض- تراجم أغلبية-ج1- تحقيق محمد الطالبي- 1968- ص ص 317-318.

[7]- ابن عذارى المراكشي- الباب المغرب في أخبار الأندلس والمغرب- تحك ولان- الدار العربية للكتاب- ليبيا- ط3- دس- ص 117.

[8]- أبو عبد البكري- المالك والممالك- ج1- تحقيق أدريان فان بيوفن- تونس- 1992- ص 746.

والسنة من سلف هذه الأمّة، دون مجاوزة قولهم، أو الخوض فيما لم يخوضوا فيه وكان يعيد خوض المتكلمين فيما لم يخض فيه السلف ابتداعا في الدّين واتباعا لغير سبيل المؤمنين[1].

فكان هناك تلازم وارتباط بين مذهب مالك في فروع الفقه ومسلكه في أصول الاعتقاد، وبهذه الصفة من التلاّزم بين طريقة مالك في الفقه ومسلكه في أصول الاعتقاد، عرف مذهبه في الغرب الإسلامي خلال القرون الثلاثة الأولى التي تلت ظهوره وانتشاره، يقول صاحب البنوغ رحمه الله في هذا الشأن "فإن مذهب مالك لم يتوطد أمره في هذا العصر كمذهب فقهي فقط، ولكن كعقيدة أيضا، فإن التلازم بين طريقته في الفقه والاعتقاد، وهي اتباع السنة، ونبذ الرأي والتأويل ممّا لا يخفي"[2]، وعلى هذا النسق من الارتباط بين المذهبين سار مالكية الغرب الإسلامي على أواخر العصر المرابطي، أي طيلة الفترة التي اخترت دراسة المذهب المالكي وتطّوره بالغرب الإسلامي خلالها".

4.2. في بلاد الأندلس:

كان عامة أهل العلم بلاد الأندلس يدركون مزية ما كان عليه مذهب مالك من الجمع بين مذهبي أهل السنة في الأصول والفروع، وكان ذلك باعثا لهم على التنويه بهذا المذهب والحدث على الاستمساك به قصد النجاة من الشتات ولبيان ذلك سنذكر نموذج واحد لذلك ما جاء في بعض كتابات المستنصر إلى أفراد رعيته كان "الحكم المستنصر[3] من جهابذة العلماء ومحققيهم، طالع الكتب، ونقر أخبار الرجال تنقيرا لم يبلغ فيه شأوه كثير من أهل العلم، ومما جاء في كتابه إلى أحد فقهاء الأندلس: "قد نظرنا طويلا في أخبار الرجال، وقرأنا ما صنف من أخبارهم إلى يومنا هذا، فلم ترى مذهبا من المذاهب غيره أسلم منه (مذهب مالك)، وإن فيهم الجهمية، والرافضة، والخوارج، والمرجئة والشيعة، إلا مذهب مالك ما سمعنا أن أحد ممن تقلد مذهبه قال بشيء من هذه البدع، فالاستمساك به نجاة إن شاء الله[4].

وفي قول الحكم هنا تركية وتنويه بالمذهب وحملته وتأكيد على سلامة ملكهم في الفروع والأصول من الوقوع في شيء من بدع وضلالات إحدى الفرق الستين والسبعين التي كان بعض الأندلسيين ينتحلون بعضها، ولكن في تستر وتكتم، فمن عثر عليه منهم نكل به أشد تنكيل.

فالأمر في بلاد الأندلس كان منسجما نظرا للتقارب العملي والسياسي بين العلماء والأمراء الذين حكموا هذه البلاد في عهد الأمويين وملوك الطوائف وأثناء الحكم المرابطي، حيث صار للمالكية في عهدهم مكانة جعلتهم أصحاب الحل والعقد في الدّولة قبل سواهم، حين وسمت دولة المرابطين بدولة الفقهاء.

---

[1]- محمد بن حسن الشرحبيلي- المرجع السابق- ص 91.

[2] - عبد الله كانون- النبوغ المغربي في الأدب العربي-ج1- بيروت- ط3- 1975- ص ص 54-55.

[3]- الحكم المستنصر بالله أمير الأندلس (350-366هـ) وهو ابن الخليفة عبد الرحمان الناصر الذي تولى حكم بلاد الأندلس (300-350هـ) وكان الحكم شغوفا بالعلم، ولم يبلغ شأنه فيه أحد من حكم قبله.

[4]- الونشريسي أحمد بن يحي- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل افريقيا والأندلس والمغرب- ج6- طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية- دار الغرب الإسلامي-1981م- ص 357.

4.3. في المغرب الأقصى:

لم تكن العقيدة النية بالمغرب الأقصى عاملا من عوامل تثبيت دعائم المذهب المالكي في الفروع فقط بل كانت عاملا من عوامل الوئام والسلام وإغماد سيف الفتنة بين الأسر التي حكمت المغرب الأقصى والأندلس، فكان بين هذه الأسر بسبب وحدة العقيدة تفاهم وتعاون، الأمر الذّي أغمد عنهم سيف الفتنة وأبعد عن ساحتهم أسباب التناحر، ولم ينفتح باب الفتنة على مصراعيه إلا بدخول العبيديين الروافض بلاد إفريقيا ثمّ الأقصى. فلمّا دالت دولة العبيديين من المغرب الأقصى آل الحكم للزيانيين تحت رعاية الحكم الأموي بالأندلس[1].

ثم سرعان ما آل إليه الأمر إلى المرابطين، فحسموا أمر المذهب، وأعادوا الأمر في ذلك إلى سالف عهده، فوحدوا المغاربة على المذهب السيني المالكي (عقائدا وفروعا) فصار المغرب والأندلس على هذا الحال إلى آواخر الدولة المرابطية وظهور دعوة ابن تومرت مهدي الموحدين.

حيث قال صاحب الاستقصاء "وأمّا حالهم (المغاربة) في الأصول والاعتقادات فنبعد أن ظهرهم الله تعالى، من نزعة الخارجية أولا[2]، والرافضية ثانيا[3]، أقاموا على مذهب أهل السنة والجماعة مقلدين الجمهور عن السلف رضي الله عنهم في الإيمان بالمتشابه وعدم التعرض له بالتأويل مع التنزيه عن الظاهر وهو الله أحسن المذاهب وأسلمها"[4].

وقال الناصري رحمه الله "واستمر الحال على ذلك مدة إلى أن ظهر محمد بن تومرت مهدي الموحدين في صدر المائة السادسة فرحل إلى المشرق وأخذ عن علمائه مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري ومتأخري أصحابه... ودعا الناس إلى سلوك هذه الطريقة وجزم بتضليل من خالفها بل تكفيره- وجعل ذلك ذريعة إلى الانتقام على ملك المغرب،..لكنه ما أتى بطريقة الأشعري خالصة، بل من جهة بشيء من الخارجية والشيعية حسبما يعلم ذلك بإمعان النظر في أقواله وأحواله[5].

ومنه يتبين لنا من خلال قول الناصري أن:

- تأخر دخول الأشعرية إلى وقت عود ابن تومرت من المشرق ليس على ظاهره فإن علم الكلام والمذهب الشعري قد عرفنا بالمغرب والأندلس وإفريقيا ولكن على نطاق الخاصة من أهل العلم، وإنما كان لابن تومرت ميزة السبق إلى دعوة الناس إليها وتكفيرهم وإباحة دمهم إن لم يقولوا بها.
- وأن ابن تومرت كان استراتيجيا في دعوته، فقيل أن يمس فروع الفقه المالكي اتجه أولا إلى العقيدة السنية لقلة اهتمام عامة أهل العلم من المالكية بأمور العقائد، ودقائقها سيراً على منهج مالك وأهل المدينة، ولأن هذه العقيدة هي أساس فروع المذهب

---

[1]- ابن حيان- المقبس لابن حيان- تحقيق عبد الرحمان الحجي- دار الثقافة-بيروت- 1965- ص 174.

[2]-كان الخوارج منتشرين في كثير من المراكز بالمغرب بالإضافة إلى إماراتهم بسجلماسة، وقد تمكن الأدارسة بعد جولات معهم من القضاء على أكثر هذه المراكز حيث حلت فيهم العقيدة السنية مكان البدعة الخارجية.

[3]- في فترات الوجود الشيعي بالمغرب الأقصى أثناء حملاتهم المتكررة، على هذه البلاد أظهر كثير من الناس بعض عقائدهم تقية منهم وحفاظا على أرواحهم، فلما زال الحظر الشيعي عد الناس إلى عقيدة أهل السنة.

[4]- أحمد بن خالد الناصري- الاستقصاء- ج1- تحقيق ولدى المؤلف جعفر ومحمد الناصري- دار الكتاب- الدار البيضاء- 1954- ص 140.

[5]- المرجع نفسه- ج1- ص 140.

الذي أقامت الدولة المرابطية مشروعيتها على نصرته والإحتكام إليه، فلما زعزع عقائد الناس سهل عليه أمر المذهب وأمر الدولة التي تقيم مشروعيتها عليه، وإذ أراد الله أمرا هيأ أسبابه، والله غالب على آمره.

4.3.1. الاعتبارات السياسية: (دور السلطان في إلزام الناس التمسك بمذهب مالك)

لقد كان للسلاطين –أمراء وقضاة– إلا من شد منهم أثر لا ينكر في جمع الناس على مذهب واحد هو مذهب إمام دار الهجرة رحمه الله، فمنذ إمارة هشام بن عبد الرحمان الأموي بالأندلس، أخذ أهل مدى البلاد بإلتزام مذهب مالك وصار القضاء والإفتاء وفق المذهب المالكي، فإلتزمه الناس من يومئذ وحموه بالسيف عن غيره جملة، رغم إنكار بعض المصادر التاريخية لذلك وقد صار على نهج الأمير خلفاؤه من بعده إلى نهاية عصر الإمارة والخلافة.

وهذا ما ورد في كتاب المعيار "من خالف مذهب مالك بالفتوى وبلغنا خبره، أنزلناه به من النكال ما يستحقه، وجعلناه عبرة لغيره، فقد أخبرت فوجدت مذهب مالك وأصحابه أفضل المذاهب، ولم أرى في أصحابه ولا فيمن تقلد بمذهبه غير معتقد للسنة والجماعة، فليتمسك الناس به ولينبهوا أشد النهي عن تركه ففي العمل بمذهبه جميع النجاة"[1].

ومما ورد في المقتبس لابن حيان عن أحداث 363هـ رسالة من عدوتي فاس إلى الحكم المستنصر الأموي بالأندلس جوابا على كتابه الذي قرئ على الناس بجوامع العدوتين بفاس يأمرهم بأداء الطاعة والدخول في الجماعة وإتباع السنة والعمل بمذهب مالك بن أنس– وتوقفهم عن العمل بما كانت ضلال الشيعة زرعته عندهم من البدع والتبديل، وأنهم جميع ما أمروا بالتزامه من جميع ذلك.....الخ"[2].

ومما سبق نستخلص أن:

- للسلطان دورا كبيرا في نصرة المذهب المالكي بالغرب الإسلامي وخاصة الأندلس لأن المذهب عرف بها، وانتشر واستقر منذ بدايته ونشأته إلى نهاية الحكم الإسلامي لهذه البلاد؛
- أن نصرة ذوي السلطان للمذهب المالكي لم تكن دائما مجرد تقليد سياسي أو إجراء تفرضه مصلحة الحكم واستقرار السلطة، وإنما كان إجراء ينبني على اعتبارات عقدية وموضوعية علمية، ومصلحة اجتماعية وسياسية، وقناعة دينية؛
- أن نصرة ذو السلطان لمذهب ما لا تضمن الاستمرار ما لم تكن هذه النصرة مبنية على أسس علمية وموضوعية؛
- المذهب الشيعي كان يفرض على الناس بالغرب الإسلامي بقوة السلطان هذا ما جعله لا يعمر طويلا عكس المذاهب السنة الأخرى التي كانت تفرض عن طريق طلبة العلم الراحلين إلى المشرق؛
- أن تأثير ذوي السلطان في نصرة المذهب يكون قويا إذا كان مستندا من قبل قاعدة علمية وشعبية.

أمّا افريقية فإن الأوضاع السياسية بها كانت على خلاف ماهي عليه في الأندلس والمغرب فالأمراء الأغالبة كانوا متحيذين للمذهب الحنفي في الفروع، ناصرين للمذهب المعتزلي في العقائد لتبعية هذه البلاد لحكم الخلافة العباسية في بغداد في فترة كان خلفاؤها

---

[1]– الونشريسي– المعيار– ج12– ص 26– ج 6– ص 357.

[2]– ابن حيان القرطبي– المصدر السابق– ص ص 174-175.

يتبنون المذهبين وينصرونها بل يفرضونهما على الناس فرضا لكن سواد أهل إفريقيا كانوا تبعا لعامة العلماء بها على مذهب مالك مذهب أهل السنة والجماعة، لذا احتدم الصراع بين المذاهب المختلفة في الصول والفروع فلما ولى سحنون ومن بعده عيسى بن مسكين وغيرهما من المالكية قضاء إفريقيا فرق سحنون جميع المخالفين ومنع الفتوى بغير المذهب المالكي[1].

غير أن سلطان القضاء في إفريقية لم يكن دائما في أيدي المالكية ولا سيما خلال الحكم العبيدين، المر الذي جعل أمر المذاهب غير منحسم بها حيث بلغ الصراع المذهبي أوجه، وخاصة بين المذهبين السني المالكي والشيعي الفاطمي، ولم ينحسم إغلاق المذهبي إلا عندما تخلى المعز بن باديس الصنهاجي عن التبعية الفاطمية سياسيا ومذهبيا وجمع الناس على مذهب مالك وذلك سنة 443هـ تقريبا[2].

وبهذه الخطوة الجريئة التي خطاها المعز بن باديس حظي المغاربة في جميع أقطار الغرب الإسلامي بوحدة مذهبية كان لها أثرها الفعال في تمهيد الطريق نحو وحدة سياسية واقعية محققة، أو مرتقبة منشودة.

2.3.4. الاعتبارات الموضوعية:

المراد بها كون هذا المذهب لدى المقارنة أرجح المذاهب الفقهية حجة وأقواها أدلة، وأصحها أصولا وأقومها ملكاً وأولاها بالإتباع ومهد ذلك إلى عدة أسباب وعوامل يمكن حصرها فيما يلي:

- أن معتمد هذا المذهب هو "مذهب أهل السنة والجماعة وفقهاء المدينة" ومما بني ترجيحه لمذهب أهل المدينة "أنهم أصح أهل المدن رواية ورأيا"[3].
- أن الإمام مالكا رحمة الله عليه كان أجمع الناس لمذهب المدينة، وأقومهم به عقيدة وشريعة أصولا وفروعا ورأيا فهو الإمام في الحديث والسنة معا، كما وصفه عبد الرحمان بن مهدي عندما سئل عنه وعن الإمامين سفيان الثوري والأوزاعي فقال سفيان الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنة والأوزاعي في السنة وليس بإمام في الحديث ومالك إمام فيهما"[4].
- صحة الصول والقواعد التي بنى عليها الإمام مالك مذهبه وهي نفس الأصول والقواعد المعتبرة لدى علماء المدينة، وهي أصح أصول الإسلام وأرسى قواعده في التشريع، يقول ابن تيمية رحمه الله "فإن من تدبر أصول الإسلام وقواعد الشريعة وجد أن أصول مالك وأهل المدينة أصح الأصول والقواعد، ذكر ذلك الشافعي وأحمد وغيرهما"[5].
- بالإضافة إلى كثرة أصول المذهب وتعددها.
- مرونة المذهب المالكي فكثرة أصول المذهب المالكي وتوسعه وتنوعه ومقدارا بالنسبة لأصول غيره من المذاهب جعلته أكثر مرونة وأقرب إلى مصالح الناس وأكثر تلبية لحاجاتهم وأغراضهم الحيوية.

---

[1]- الونشريسي-المصدر السابق- ج12- ص 26- ج6- ص 357.

[2]- أحمد بن خالد الناصري- الاستقصاء- ج1- تحقيق ولدي المؤلف جعفر ومحمد الناصري- دار الكتاب- الدار البيضاء- 1954- ص 138.

[3]- احمد ابن تيمية- مجموع فتاوى ابن تيمية- ج20- جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم- مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف- السعودية- 2004م- ص 311.

[4]- المصدر نفسه- ج1- ص 03.

[5]- احمد ابن تيمية- المصدر السابق- ج20- ص 328.

- وسطية المذهب المالكي فهو مذهب وسط بين من وقفوا جامدين مع ظواهر النصوص ولم يفسحوا المجال للأصول المعتمدة على النظم والاجتهاد كالقياس وغيره من الأصول، وبين من أغرقوا في القياس والنظر وحكموها في أكثر النصوص فابتعدوا عن السنة وقصد الشارع من حيث لا يشعرون.

حيث يقول الإمام الشاطبي رحمه الله "فلينظر المقلد أي مذهب كان أجري على هذا الطريق (أي التوسط)فهو أخلق بالإتباع وأولى بالاعتبار وإن كانت المذاهب كلها طرقا إلى الله، ولكن الترجيح فيها لابد منه، لأنه أبعد من إتباع الهوى..وأقرب إلى نحوي قصد الشارع في مسائل الإجتهاد..."[1].

- بالإضافة إلى ورع مالك واحتياطه وتشبته في الفتوى وتحريه في الاجتهاد حيث اشتهر مالك بشدة تحريه في الاجتهاد، وتشبته في الإفتاء، وإشقاقه من كثرة المسائل التي ترد عليه من مختلف الأمصار والأقطار، فكان يسأل عما يقول في المسألة علماء البلدان والأمصار ليستنير بآرائهم واجتهاداتهم قبل أن يجيبا[2].
- ما حض به كتاب الموطأ من الخصائص والمزايا وحسن القبول، حيث قال ابن تيمية في هذا الشأن "انتشر في الأرض حتى لا يعرف في ذلك العصر كتاب يعد القرآن كان أكثر انتشارا من الموطأ"[3].
- وأخيرا خدمة المغاربة للمذهب المالكي: فعامة علماء المغرب وقفوا جهودهم وصرفا عنايتهم لإغناء المذهب وإثرائه وتوسيع آفاقه حتى يكون في مستوى تلبية حاجات الناس التي تتجدد مع مرور الزمن من غير إضطرار على الاعتماد على مذاهب أخرى.

- **الخاتمة:**

ومما سبق يمكن أن نخلص إلى مايلي:

- انتشار المذهب المالكي في الغرب الإسلامي خلال النصف الثاني من القرن الثاني الهجري وكان علي بن زياد التونسي أوّل من أدخل المذهب المالكي إلى المغرب الإسلامي وعرف به وتطور هذا الذهب واتسع وترسخت جذوره على يد الإمام سحنون خلال أوائل القرن الثالث هجري.
- شكلت القيروان وتونس والمغرب الأقصى (فاس) والأندلس أهم المراكز العلمية للمذهب المالكي في الغرب الإسلامي.
- لعب العامل السياسي دورا أساسيا في انتشار المذهب المالكي في المغرب الإسلامي عندما تولى سحنون القضاء وكذلك في عهد آل زيري وقد كان لعلماء المذهب المالكي دورا سياسيا مهما في المجتمع المغربي كقادة اتهموا في مقاومة مقاطعي المذهب المالكي.

---

[1]-الشاطبي إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي- الموافقات- شرح وعناية عبد الله دراز- ج4- دار المعرفة- بيروت- ص 261.

[2]- القاضي عياض- المدارك- ج3- ص 105.

[3]- ابن تيمية- المصدر السابق- ج20- ص 324.

- لعب العامل الذاتي في توافر المذهب على منظومة فكرية قوية تتمثل في أصوله المنتقاة من قواعد الشريعة ومصادر الاجتهاد على انتشار هذا المذهب أكثر فأكثر حيث انبثق من هذا العامل عامل آخر ساعد مع ازدهار المذهب، واحتواؤه لأكثر من منحنى اجتهادي واحد، واعترافه بتعدد الآراء والاتجاهات داخل الوحدة الجامعة.
- أمّا العامل الخارجي كان من العوامل المساعدة على إعلاء راية المذهب، فأولها تدعيم السلطة الحاكمة إياه وتبنيها له وفرضها لأحكامه وتشجيعها لأهله مما أكسبه دعما معنويا غاية في الأهمية.

- **التوصيات:**

- نرى من خلال ما سبق تأكيد ضرورة الاهتمام بالمذهب المالكي ودراسته في بلاد الغرب الإسلامي كمظهر حضاري يمثل الخصوصية الثقافية والدّينية لهذا الإقليم، وكإرث حضاري مشرف ومجيد للمغرب الإسلامي من خلال:
- استمرا ر عقد لمؤتمرات والندوات حول المذهب المالكي وعلمائه ومؤلفاته في مختلف مناطق بلاد الغرب الإسلامي.
- تشجيع الباحثين والمهتمين بدراسة المذهب المالكي في مختلف الأقطار الأخرى خلال العصور والمراحل، بإقامة ندوات وورش عمل لتتبع مسار المذهب وأسباب انتشاره لتقديم صورة أفضل عن تاريخ المذهب المالكي وعلمائه.